دور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي في المرحلة الانتقالية
للفترة (2010 ـ 2020) العراق إنموذجاً

د . نجم الدليمي

مقدمة

المبحث الاول :ـ خصائص الاقتصاد والمجتمع العراقي .

المبحث الثاني :ـ أثر النهج الليبرالي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

المبحث الثالث :ـ المهام الرئيسة للمرحلة الانتقالية .

1ـ في الميدان السياسي .

2ـ في الميدان الاقتصادي ـ الاجتماعي .

3ـ في الميدان الخدمي .

الخاتمة

المصادر

مقدمة

ان اشتداد الصراع السياسي الاقتصادي ـ الاجتماعي الدائر اليوم في العراق بين مختلف القوى السياسية العراقية يكمن جوهره الرئيس حول طبيعة ومستقبل النظام السياسي في العراقي , وفي هذا الصراع تتفاعل العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية والمتمثلة بالدول الاقليمية والدولية , والشيء المميز في عملية تحديد الافاق المستقبلية للنظام السياسي العراقي هو ان العامل الخارجي اصبح المؤثر والموجه الرئيس في تحريك العامل الداخلي وفقاً لمصالح القوى الخارجية المتصارعة والمتناقضة في ان واحد .

ان المرحلة الانتقالية هي مرحلة ضرورية لاعادة اعمار العراق وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي ترسي المقدمات المادية لعراق امن ومستقر ومتطور , وبلداً متحرراً سياسياً واقتصادياً من القوى الاقليمية والدولية , وفي ظل تحقيق ذلك سوف يحصل الشعب العراقي على كامل سيادته واستقلاله الوطني , وان كل ذلك يتوقف على النضج والاخلاص والوعي لقادة الاحزاب السياسية في العراقي .

المبحث الأول :ـ خصائص الاقتصاد والمجتمع العراقي

منذ ثورة 14 تمور عام 1958 ولغاية اليوم , كان الاقتصاد العراقي في شكله ومضمونه اقتصاداً رأسمالياً تابعاً ومتخلفاً وشديد الارتباط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي .ان من اهم الخصائص الاقتصادية للاقتصاد العراقي هي الاتي:

1ـ الاختلال في البنية الهيكلية للاقتصاد العراقي ويتجلى هذا بالدرجة الاولى , في ضعف دور القطاعات الانتاجية الاقتصادية وضعف مساهمة هذه القطاعات في النائج المحلي الاجمالي بدليل في عام 1965 بلغت مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي والاجمالي نسبة 18 بالمئة و8 بالمئة على التوالي , وانخفضت هذه النسبة في عام 2009 الى 3 بالمئة , و1 بالمئة على التوالي **(1)**.

2ـ ان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً واحادي الجانب , وتطوره , اعتمد بالدرجة الاولى على عوائد النفط , بدليل ان الايرادات النفطية تشكل اكثر من 80 بالمئة من الدخل القومي , وهذه الايرادات تشكل اكثر من 90 بالمئة من ايرادات الميزانية العامة , وكما ان صادرت النفط تشكل اكثر من 95 بالمئة من الصادرات الكلية , هذا يعكس جوهر الاقتصاد الاحادي الجانب .

3ـ تنامي وتفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي بدليل ان 23 بالمئة من العراقيون يعيشون تحت خط الفقر وتعمق هوة التفاوت في الفقر بين المدينة والريف , اذ يلاحظ ان مستويات الفقر في الريف العراقي بلغت 65 بالمئة اي ما يعادل ثلاثة اضعاف النسبة في المدينة , وكما تشير الدراسات الى ان 11 بالمئة من الاسر في المجتمع العراقي تعاني من الفقر المدقع و43 بالمئة من الاسر تعاني الفقر المدقع والمطلق **(2)**.

ونعتقد ان واقع الحال هو اكثر بكثير من المعطيات الرسمية , ومن هنا ينشأ الخطر في المجتمع العراقي , في حالة تنامي معدلات الفقر .

وكما يلاحظ ان حوالي 9مليون من العراقيين يقعون تحت خط الفقر, فمثلاً بلغت نسبة الفقر في المدينة, في محافظة المثنى 49بالمئة وبابل 41 بالمئة,وصلاح الدين 40 بالمئة اما في الريف فبلغت النسبة 75بالمئة,61بالمئة,60بالمئة على التوالي فثورة الجياع في مصر والمغرب ...

وما حدث في امريكا الاتينية وما يحدث اليوم في جمهورية قرقيزيا اليوم الادليل ملموس على تنامي مخاطر الفقر في المجتمع . واصبح الفقر يشكل ظاهرة خطيرة ومتنامية على الصعيد العالمي بدليل ان اكثر من 3مليار شخص في العالم يعانون من الفقر والجوع الحقيقي.

4ـ تنامي معدلات البطالة , بسبب السياسات الخاطئة والحروب غير العادلة , ومنذ عام 2003 تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية الأولى في تنامي معدلات البطالة والتي بلغت نسبتها 30 بالمئة وخاصة وسط الشباب , ويعود

السبب الرئيس الى تطبيق النهج الليبرالي المتوحش وكما تشير الدراسات الاخرى الى ان نسبة البطالة بين الذكور بلغت 2،30 بالمئة والاناث بنسبة 16 بالمئة , وهناك تقدير أخر يؤكد على 30 بالمئة لدى الذكور و 25،4 بالمئة لدى الاناث وفي محافظة الناصرية بلغت نسبة البطالة 2،46 بالمئة والانبار نسبة 2 33 بالمئة **(3)**.

تشكل البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية رافقت النظام الرأسمالي , وفشل هذا النظام في ايجاد حلول جذرية لها , وفي العراق تعد أخطر مشكلة وهي في تنامي مستمر وبشكل كبير , وتنامي هذه الظاهرة الاقتصادية ـ الاجتماعية الخطيرة يعود الى تطبيق وصفة صنوق النقد والبنك الدوليين وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ ما يسمى ببرنامج الخصخصة ، الذي يولد تنامي معدلات الفقر والبطالة والجريمة والتلوث الاجتماعي ... فأحذروا من تطبيق هذا البرنامج المأساوي .

5ـ ظهور بوادر خطيرة في المجتمع العراقي اذ يلاحظ تعمق الهوة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع العراقي اليوم واصبحت عملية الفرز الطبقي والاجتماعي واضحة وملموسة فالحيتان والديناصورات بدأت تظهر اليوم فمن يملك السلطة امتلك المال وتراكمت الثروات وبشكل غير شرعي ومن خلال انشطة ريعية ومضاربات السوق السوداء وعن طريق المقاولات الحكومية غير النظيفة والمتاجرة بقوت ودواء الشعب الذي اغلبه غير صالح للاستعمال ناهيك عن دورالمافيا في قطاع النفط والغاز ... , ومن خلال تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري , بدليل يشير تقرير اميركي على ان ((فشل عملية اعادة الاعمار في العراق التي تبنتها ادارة بوش الابن بعد ان هدرت منذ الاحتلال حتى منتصف عام 2008 مبلغاً مقادره ((117 مليار دولار)) **(4)**. وكما يلاحظ تنامي دور ومكانة اقتصاد الظل او ((الاقتصاد المافوي)) وما له من دور ملموس في تهريب الاموال خارج العراق والمتاجرة بالمخدرات والسلاح ... فهذا يعني اضعاف وتخريب الاقتصاد العراقي .

6 ـ سوء نظام الحماية الاجتماعية واستمرار تفاقم مشكلة الخدمات وخاصة الكهرباء والماء والنقل , وتدهور مستمر لقطاعي التربية والتعليم العالي والصحة والاختفاء التدريجي لمفردات الحصة التموينية ولا يستبعد من الغاؤها حسب رغبة صندوق النقد والبنك الدوليين وحلفاؤهما في السلطتين التشريعية والتنفيذية , وفي حالة تحقيق ذلك , سوف تحل الكارثة الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من المواطنين العراقيين وخاصة اصحاب الدخول المحدودة , ومن هنا ينشأ الخطر على المجتمع والاقتصاد العراقي .

المبحث الثاني : أثر النهج الليبرالي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي

ان صقور الاصلاح الاقتصادي الذين يطالبون ومن خلال مواقعهم في السلطة التنفيذية والتشريعية ... بتطبيق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين وفي مقدمتها ليبرالية الأسعار وليبرالية التجارة وتنفيذ برنامج الخصخصة سيضعون المجتمع والاقتصاد العراقي في حالة من عدم الأستقرار والتأزم المستمر وسيكون المجتمع والأقتصاد العراقي على مفترق طرق وستكون النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخيمة على الغالبية العظمى من افراد المجتمع والمستفيد الوحيد من ذلك هي فئة اجتماعية لاتتعدى في احسن الاحوال 5 بالمئة فقط .

يتحمل الثالوث ((المقدس)) والمتمثل بـ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية المسؤولية الأولى في تنامي معدلات المديونية الخارجية للبلدان النامية . وتشكل المديونية فخاً مخططاً لها وبشكل واعياً وهادفاً من اجل ان يمارس هذا الثالوث سلطته الدكتاتورية وممارسة ضغوطاته السياسية والأقتصادية على بلدان اسيا وافريقيا وامريكا الاتينية ... من أجل فرض سياسة أقتصاد السوق الراسمالي على هذه الشعوب , اي تصدير الراسمالية للبلدان النامية .

تشكل المديونية الخارجية عبئاً سياسياً واقتصادياً كبيراً على البلدان النامية بدليل بلغ اجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية حتى عام 2009 ما يقارب من 3 تريليون دولار , فحكومات البلدان النامية أصبحت عاجزة عن تسديد خدمة الدين ناهيك عن الدين الأجمالي , فالحل الوحيد يكمن في شطب الديون وخدمتها بالكامل .

ان تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية ومنها العراق يحمل طابعاً سياسيا وايديولوجيا , اي انه اصلاح اقتصادي مؤدلج , وهو يصب في خدمة مصالح الشركات المتعددة الجنسية ومصالح النخب الحاكمة في هذه البلدان , وتشابكت مصالح هذه النخب الحاكمة السياسية والاقتصادية والايديولوجية مع مصالح الشركات الاجنبية فالاصلاح الاقتصادي حسب وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين ليس في صالح الشعوب الفقيرة .

ان تنفيذ برنامج الخصخصة سوف لن يعالج المشكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه البلدان النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص بل سيؤدي الى تفاقم هذه المشاكل , فالخصخصة لايمكن ان تكون بديلاً عن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي ولايمكن ان تكون بديلاً عن قطاع الدولة

ان من اخطر نتائج النهج الليبرالي هي الاتي :-

1- ان تنفيذ برنامج الخصخصة في جوهره يعني ابعاد دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي , وفسح المجال امام تعزيز وتطوير دور ومكانة القطاع الخاص الرأسمالي وان ((منظرو)) الاصلاح الاقتصادي والخصخصة اعتمدوا على تبريرات غير علمية وغير موضوعية وهي ان قطاع الدولة قطاعاً فاشلاً وانه عديم الجدوى الاقتصادية وهو غير كفوء . ان الهدف الرئيسي لترويج هذه الافكار هو تحويل دور الدولة من مالك لوسائل الانتاج الى دور الراعي والحامي لملكية وسائل الانتاج العائدة للقطاع الخاص الرأسمالي وان ((عبادة وتأليه)) اقتصاد السوق والترويج له يعني فرض وتبني الرأسمالية كنظام سياسي واقتصادي ـ اجتماعي .

2- ان الهدف الرئيس لسياسة الاصلاح الاقتصادي حسب وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين يعني معالجة العجز في الميزانية الحكومية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك معالجة المديونية على الصعيدين الداخلي والخارجي وأبعاد دور الدولة الأقتصادي والأجتماعي والعمل على تطوير القطاع الخاص الرأسمالي , وتؤكد جميع تجارب دول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ودول الرابطة المستقلة (جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة) ودول اوربا الشرقية , فشل هذه الادعاءات , فالعجوزات المالية والمدوينية ... في تزايد مستمر بالنسبة لهذه الدول .

3- تعمق الهوة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي بدليل , في عام 2008 بلغ عدد المليارديرية في العالم 1125 مليارديرر وقدرت ثرواتهم المادية بـ 6،4 تريليون دولار اما في عام 2009 فكان عددهم 1110 مليارديرر وقدرت ثروتهم المادية بـ 6،3 تريليون دولار , وثروة هولاء تعادل ثروة مايملكه 3مليار شخص في العالم , وكما يلاحظ ايضاً زاد عدد المليارديرية في روسيا الاتحادية من 6 مليارديرر عام 1996 الى اكثر من 100 مليارديرر 2009 **(5)**.

4- أن تطبيق النهج الليبرالي ساعد وسيساعد على تفشي ظاهرة الرشوة والفساد المالي والأداري في هذه البلدان المطبقة لهذا النهج , وبحسب رئيس مفوضية النزاهة الأسبق في العراق الى (ان نسبة الفساد في الحكومة العراقية بلغت 70 % وفق تقارير وتصنيفات هيئة الشفافية الدولية)**(6)** . ويشير تقرير مراجعة مالية أكده مكتب البحرين التابع لشركة مراجعة امريكية ونشر التقرير في صحيفة الجارديان في 7/تموز عام 2005 وكشف

التقرير عن فضائح فساد مالي من قبل سلطة الأحتلال والحكومة العراقية المؤقتة , ويؤكد التقرير انه خلال ثمانية شهور كان فيها (الحاكم المدني بريمر مطلق اليد بالعراق حيث قدر ان قرابة 9مليارات دولار ... قد (اختفت) !! حين غادر بريمر في 28 /2007/6 وكانت سلطة التحالف قد أنفقت 20 مليار دولار من أموال العراق **(7)** .

وكما يلاحظ ان ظاهرة الفساد المالي والأداري في العراق هي أشبه بمرض (السرطان) أذ يلاحظ تنامي هذه الظاهرة بشكل مخيف أذ تم (أستشراء الفساد المالي والأداري في مرافق الدولة كافة وهم من كوادر هذه الأحزاب والمتمثله بضياع 300 مليار دولار تخصيصات للسنوات الاربع الماضية

(2006 – 2009) التي لم يرى منها المواطن شيئاً ملموساً) **(8)** . ومن أخطر الأفرازات الأقتصادية والأجتماعية الأخرى التي ظهرت في البلدان التي طبقت النهج الليبرالي هو تنامي معدلات الجريمة المنظمة في المجتمع ففي روسيا على سبيل المثال بلغ معدل الجريمة للفترة من عام 1992 حتى عام 2009 مابين 10 – 11 مليون جريمة , وفي عام 2008 بلغ عدد الجرائم 14,5 مليون جريمة , ناهيك عن تنامي معدلات البطالة والأنتحار وبيع الأطفال والنساء وتفشي ظاهرة المخدرات وخاصة وسط الشباب وهذه هي اهم نتائج التحول الى أقتصاد السوق الرأسمالي في بلدان أسيا وأفريقيا وأمريكيا اللأتينية ... ؟ !

فأحذروا خطر الخصخصة

المبحث الثالث :المهام الرئيسية للمرحلة الانتقالية

منذ عام 2003 ولغاية اليوم يواجه المجتمع والاقتصاد العراقي ظروف غايـة في التعقيد وأزمات عديدة

سياسية واقتصاديـة واجتماعيـة وأمنيـة..... أي خلال سبع سنوات (2003- 2010) عاش ويعيش المجتمع والاقتصاد العراقـي حالـة من الفوضى وعدم الاستقرار ونتج عن ذلك وضعاً مأساوياً ما لا يحمد عقباه ، فغياب عمليـة التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة وسوء التصرف بعوائد النفط أدى الى تنامي البطالة وخاصـة وسط الشباب ، وتفشي ظاهـرة الفساد المالي والأداري والمخدرات والمتاجرة بالسلع (الحية) وتعمق نهج المحاصصـة الطائفية والسياسية المقيتة وأحتدام الصراع السياسي والاقتصادي بين قـادة الاحزاب السياسيـة فـي العراق حول السلطة والمال وأفاق التطور اللاحـق للنظام السياسي في العراق ، وبالتالي يمكن القول خلال هذه المرحلة الصعبـة (2003-2010) قد دخل العراق وأقتصاده في مأزق حقيقي لا يمكن ان يستمر طويلاً على ماهو عليه اليوم .

نعتقد ان الحديـث عـن المهام الرئيسيـة للمرحلـة الانتقاليـة (2010-2020) فـي الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي تتحدد بالدرجة الاولى بطبيعـة النظام الاقتصادي والاجتماعي اللاحق ولا يمكن فصل هذه المهام عن طبيعة الطبقة الحاكمـة وماهي فلسفتها الأيديولوجيـة، ويمكن القول ان الظرف الذي يعيشـه الشعب العراقي ظرفاً صعباً ومعقداً إضافـة الى ذلك حالة الاقتصاد العراقي شبه المنهار،ان هذه الظروف قد تجعل من العراق حالـةً خاصـةً وشاذةً ينبغي على القوى السياسيـة الوطنيـة من ان تتبنى مشروعاً وطنياً عراقياً خالصاً نابعاً من الواقع الملموس والمعبر عن طموحات هذا الشعب وان يتم تحديد الحلقـة المركزية للمرحلة الانتقالية والتي تكمن في الآتي :-

* تحقيق الأمن والأستقرار وإنهاء الأحتلال الأجنبي وبلا وجود قواعد عسكرية على أرض العراق وان تنفيذ هذه الحلقة المركزية لا يحتاج الى توظيف رأسمال كبير بل تحتاج الى خلق ثقة وتفاهم ولغة صريحة ومشتركة وواعية وهادفة ومخلصة بين قادة الأحزاب السياسية العراقية الوطنية.

اما المهام الاخرى فهي تتمثل بالمهام في الميدان السياسي والذي يتطلب مشروعاً وطنياً اي قيام جبهة وطنية عريضة تضم كل الاحزاب السياسية العراقية وبغض النظر سواء كانت مشاركة في الحكم أو خارج الحكم وفي الميدان الاقتصادي يتطلب أعطاء اهمية كبيرة لتطوير القطاعات الأنتاجية المادية وخاصة قطاع الزراعة والصناعة، أي خلق تنمية إقتصادية واجتماعية هدفها الأول والاخير هو الانسان وهذا هو أحدالمعالجات لمكافحة البطالة في المجتمع العراقي ، واعطاء اهمية اضافية لقطاع الخدمات الذي له علاقة مباشرة بحياة المواطن وفي مقدمة ذلك توفير الكهرباء فبدونها لا يمكن ان نحقق طفرة كبيرة في تطوير القطاعات الأنتاجية وغيرها اضافة الى توفير الماء الصالح للشرب وتطوير جاد ومدروس لقطاع الصحة والتعليم لأنهما على حافة الانهيار شبه الكامل.

ان هذه المهام المذكورة أعلاه لا يمكن تحقيقها الا من خلال تعزيز دور ومكانة الدولة في الحياة

الاقتصادية والاجتماعية، ويعد الموقف من دور الدولة أحد أهم محاور الصراع السياسي بين الاحزاب السياسية العراقية ، وكما هو معروف تسعى بعض القوى السياسية والمتنفذة في السلطة على ابعاد دور الدولة من الميدان الاقتصادي والاجتماعي والاعتماد على قوى اقتصاد السوق الحر واعتباره القوة الرئيسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاعتماد على تطبيق وصفات المؤسسات الدولية دون التمعن بجوهر هذه الوصفة ودراسة تجارب الدول التي اعتمدتها على انها وصفة مؤدلجةُ وبسبب تطبيق هذه الوصفة يؤكد جوزيف ستكلتنر ((كانت النتيجة في العديد من الشعوب الوقوع في مهاوي الفقر في العديد من البلدان بالاضافة الى فوضى اجتماعية وسياسية . فصندوق النقد الدولي ارتكب أخطاء في جميع الميادين التي شارك فيها .... ولم تجلب برامج التكيف الهيكلي للنمو المستدام حتى لتلك البلدان كبوليفيا التي التزمت بظوابطه))**(9)** .

وكما يبرهن بعض صقور الاصلاح الاقتصادي على تبني سياسات أقتصادية ضارة وبعيدة كل البعد عن الواقع الأقتصادي والأجتماعي ومنها لبرلة الاقتصاد العراقي في حين ان ((السياسات النيوليبرالية تدمر اي أمكانية لتدخل حكومي كيزني الطابع لأنتاج أقتصاد رأسمالي).

وان النهج ((النيوليبرالي هو وصفة من اجل كارثة اقتصادية واجتماعية وبيئية عالمية)) **(10)**.

ان المؤسسات الدولية والمتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ... ماهي الا

ادوات سياسية واقتصادية وايديولوجية هدفها الرئيسي السيطرة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي وبما يخدم المصالح الايدولوجية والاقتصادية للأمبريالية الاميركية .

ان وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في القسم الكبير في بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية يعود الى ((مجموعة من العلماء الأقتصاديين في هذه البلدان ممن تدربوا في الغرب وطبقوا تحليلاً معيارياً تقليدياً وتسنموا مناصب وزارية هم الذين أدخلوا في الغالب اصلاحات سياسية واقتصادية ضخمة بخصوص كبح دور الدولة والاعتماد على آليات السوق))**(11)**.

يشير فرانسيس فوكوياما (يعمل دعاة الخصخصة وسماسرة السوق المفتوح...على تقطيع اوصال الدولة وتهشيم مؤسساتها) بحيث تغدو مشلولة تماماً في مواجهة معضلاتها القديمة-الجديدة,الفقر والمرض والتنمية,ومؤخراً الارهاب...لم يكن في جعبة نبي الليبرتارية الجديد ، ملتون فريدمان إلا كلمة واحدة يبشر بها المؤمنين من اتباعه الخارجين حديثاً من الفلك السوفياتي:خصخص , خصخص , خصخص لكن فريدمان نفسه أدرك في أواخر ايامه انه كان على خطأ) **(12)**

يلاحظ ان الخطاب السياسي لغالبيـة قادة الاحزاب السياسيـة العراقيـة لم يتغير جذرياً منذ الاحتلال في عام 2003 ولغايـة اليوم فلم يتم التخلي علناً وبالملموس عـن النهج الطائفـي والمحاصصة، ويتم الحديث بالشكل فقط وليس بالمضمون عن المساواة وبناء الدولـة المدنية واحترام القانون... وبالمقابل يلاحظ سلوك خطير الا وهو محاولة التفرد بالسلطـة وصناعـة القرار السياسي والاقتصادي مما أدى ذلك الى أشتداد وتفاقـم وتوتر فـي العلاقـات بيـن قـادة الاحزاب الرئيسيـة والحاكمـة إذ يلاحظ ((مازل بعض الماسكين بالسلطـة وصناعـة القرار يمارسون فـي الخفاء ما يرفضونـه فـي العلـن الأمر الذي يتطلب مواصلـة النضال ضد المحاصصـة والتعصب الأثني اللتين أصبحتا غطاءاً للفساد المستشري في البلاد ومعرقل لأستقراره واعادة بناءه واعماره)) **(13)**.

ان كلفـة اعادة اعمار البلاد هـي كلفـة باهضة جداً وفق الامكانيات المتاحة للشعب العراقي وان القطاع الوحيد الرئيسي والذي يلعب الدور الكبير فـي توفير رأس المال هوقطاع النفط وفـي حالة بقاء وأستقرار اسعار النفط مابين 80-90 دولار للبرميل الواحـد ، أذ تشير بعض الدراسات ومنها الدراسات الاميركيـة الى ان كلفـة إعادة اعمار العراق ولغاية 2005 تبلغ (500) مليار دولار، أما بعد 2005 ولغاية اليوم فكم ستكون الكلفـة ؟ . وكما تشير تقديرات الخبراء الفرنسيين الـى ان كلفـة اعادة اعمار العراق تبلغ (600) مليار دولار.

نعتقد ان الكلفـة الحقيقية لأعادة اعمار العراق ولجيع قطاعاته الأنتاجية والخدمية والالتزامـات والتعويضات الماليـة المتبقيـة مـن الديون تبلغ تريليون دولار والسؤال المشروع هـو : كم سنة نحتاج لتوفير هذا الرقم الفلكي الذي سنحصل عليه من عوائد النفط والغاز ، أما في حالة انخفاض أسعار النفط الى النصف مثلاً فكم ستكون الكلفة ؟!.

أن حل المهام الاقتصاديـة والاجتماعيـة ومن أهمها حل مشكلة الكهرباء والماء والبطالة وأزمة السكن والقضاء علـى الأميـة والتي عادت مـن جديد وحسب تقديرات منظمـة اليونسكو كـان عدد الاميين في العراق بعد سقوط النظام السابـق ثلاثـة ملايين فاصبح اليوم أكثر من سبعة ملايين **(14)**. ، وانهاء ملف المديونية والتعويضات وإزالة الألغام التي يتراوح عددها مابين 25-27 مليون لغم ، ناهيك عن تفشي الامراض الخطيرة في المجتمع وتلوث البيئـة ...ان كل هذه المهام تحتاج الى تخصيصات مالية كبيرة.

ان حل هذه المهام وغيرها يتطلب من الحكومـة الحالية والحكومات القادمـة وخلال فترة الانتقال مـن ان تضع برنامجاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً مـن أجـل اعادة اعمـار البلاد وان تشارك فـي وضعـه السلطـة التنفيذيـة والتشريعيـة والاحزاب السياسية سواء كانت مشاركة في السلطة او غير مشاركة وان تساهم المنظمات المهنيـة مـن اتحاد نقابـات العمال والفلاحيـن والمثقفين والشخصيات السياسيـة والعلميـة المستقـلة ويتم مناقشة هذا البرنامج عبر وسائل الاعلام المختلفة، وبعد اقرار البرنامج من قبل السلطة التشريعيـة يصبح هذا البرنامج بمثابة قانون خطة العمل للمرحلة الانتقالية وملزماً على جميع السلطات التنفيذيـة والتشريعيـة وعلى الاحزاب

السياسيــة وقادتها.... ومــن الضروري ان تتم محاسبـة الجهات الرسميــة والمسؤوليــن الذين يتقاعسون عــن تنفيذ هذه المهام وفق القانون وبغض النظر عـن الموقع الاداري والسياسي لهذا المسؤول أو ذاك.

أولاً :- في الميدان السياسي

يعد تحقيق الامــن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المفتاح الرئيسي لأعادة أعمار العراق وخلق تنميــة اقتصاديــة واجتماعيــة وان يكـون هدفها الانسان أولاً فلا تنميــة ولا اعادة الاعمار بدون أستقرار في عموم البلاد .

ثانياً:- ولاعادة اعمار حقيقية بدون مشاركة فعلية لجميع الاحزاب السياسية العراقية الوطنية بهدف الحفاظ على وحدة العراق ارضاً وشعباً.

ان من أهم الاجراءات السياسية خلال فترة الانتقال هي الآتي :-

1- إنهاء تواجـد قوات الاحتلال الاجنبي فــي العراق من أجل إسترجاع كامــل السيادة الوطنيــة ، وان يتم سحب قوات الاحتلال كاملةً من العراق حتى نهايـة عام 2011 ويصبح العراق أرضاً وشعباً متحرراً من القواعد العسكرية الاجنبية وبشكل كامل.

2- اجراء تعديلات على الدستور وفق آلية ديمقراطية ومتوازنة من أجل حل جميع التناقضات والغموض والازدواجيــة فــي كثير من مواده وفقراتــه وتحقيق ذلك سوف يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي ويصبح الدستور العراقي أكثر ديمقراطيــة لأنــه القانون الرئيسي فـي البلاد، وبهذا سيساعد على وحدة العراق أرضاً وشعباً.

3- العمل على أصدار قانون الاحزاب السياسية ، ينظم عملها ونشاطها وشرعيتها ، والتزامها بالدستور ومنع أستخدام المال العام مــن قبل حــزب أو عدة أحزاب حاكمــة ومنعها مــن أستخدام الدولة لصالحها ومنع الميليشيات سواء كانت عسكريــة منظمــة أو شبــه عسكريــة لأي حزب سياسي وان يعلن الحزب برنامجه ونظامه الداخلي وفقاً لايديولوجيته.

4- مــن الضروري اجراء تعديلات جذريــة وجوهريــة وديمقراطيــة علــى قانون الانتخابات سواء كان للبرلمــان أو لمجالس المحافظات... وان تضفي هذه التعديلات علــى القانون الجديد طابعاً ديمقراطياً في شكلــه ومضمونــه، وان يخدم جميــع الاحزاب السياسيــة سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، مشاركــة فــي السلطـة أو غير مشاركــة ، ومــن خلال ذلك يمكـن أن نحقق فرص التكافـؤ والعدالــة والديمقراطية بين الاحزاب السياسية والمجتمع العراقي في آن واحد .

5- العمل علــى تشريع قانون ديمقراطي للأتحادات العماليــة والفلاحيـة وكذلك للطلبة والشبيبة والمرأة والمنظمــات المهنيــة الاخرى لكــي تمارس هــذه المنظمات دورها ونشاطاتها المطلبيــة وفــق القانون وضمان واحترام أستقلاليتهـا التنظيميــة والماليــة .... وعــدم التدخل فــي شؤونها الداخليــة وزج هذه الجماهير فــي عمليــة اعادة الاعمــار لأنها هــي صاحبــة الحق الشرعي في عمليـة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

6- اعطاء الحق الشرعي والديمقراطي للشعب العراقي في أختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومن دون ممارسة الاساليب الغير شرعية والغير ديمقراطية على المواطنين وتحت أية مبررات بهدف فرض النظام السياسي .

7- على قادة الاحزاب السياسية العراقية ان يتفقوا على أيجاد معالجة جذرية لأخطر آفة تفتك في جسم المجتمع والاقتصاد العراقي الا وهي الفساد المالي والاداري واستخدام القانون كقوة ردع لمن يهدر ويسرق مال الشعب تبدأ من مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة حتى يمكن إيصال العقوبة الى عقوبة الاعدام وبغض النظر عن الانتماء السياسي أو الطائفي وهذا هو أحد أهم الحلول الجذرية لهذه المشكلة الخطيرة ، إنها مرض ((سرطان)) يفتك بالاقتصاد والمجتمع العراقي.

8- إنتهاج سياسة خارجية مع الدول العربية والاقليمية والدولية تقوم على مبدأ التعايش السلمي بين الشعوب وعلى مبدأ الأحترام والتكافؤ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ثانياً: في الميدان الاقتصادي - الاجتماعي

ان معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للأقتصاد والمجتمع العراقي لا يمكن ان تتم من خلال تطبيق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين، فأن تم ذلك سوف يدخل المجتمع والاقتصاد في مأزق ونفق مظلم له بداية وليس له نهاية وسوف يلحق ذلك ضرراً بالغالبية العظمى للمواطنين والمستفيدالاول من هذه الوصفة السحرية هي البرجوازية الادارية والطفيليين والسماسرة والمافيا، ومن أجل خلق عملية تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة وهادفة وتحقيق مستوى معاشي مناسب للغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي يتطلب الآتي:-

اولاً:- الأقرار بتعدد الانماط الاقتصادية في مرحلة الانتقال والمتمثلة بقطاع الدولة والقطاع التعاوني والقطاع المختلط والقطاع الخاص، وان يكون مبدأ المنافسة المبدأ الرئيسي في المبادرات الاقتصادية بين هذه القطاعات الانتاجية والخدمية ، وان تضع خطة إقتصادية متوازنة تنظم نشاط هذه القطاعات وان يكون دور كل قطاع مكملاً لدور القطاعات الاخرى وعلى ان يكون نشاط جميع القطاعات الانتاجية والخدمية تحت اشراف ومراقبة قطاع الدولة على أعتباره القطاع الاقتصادي الرئيسي، وان جميع هذه القطاعات تنشط وتعمل وفق آلية قانونية واضحة الأدوار والمهام لكل قطاع.

ثانياً: اعطاء الدور الرئيسي خلال هذه المرحلة للقطاعات الانتاجية الاقتصادية وهي القطاع الصناعي والزراعي ، وهذا يتطلب وضع إستراتيجية صناعية وزراعية واضحة المعالم والاهداف وتتطلب هذه الاستراتيجية تدخل الدولة المباشر في هذه القطاعات الهامة من خلال وضع التخصيصات المالية اللازمة لها والتركيز على الصناعات الاستراتيجية وفي مقدمتها الصناعات الكيمياوية والبترو كيمياوية والصناعات التعدينية ... ، والعمل على تشجيع الصناعات الخفيفة وكما يتطلب القيام بجرد كامل لمؤسسات القطاع الصناعي ومعرفة المشاكل والمعوقات والتركيز على المؤسسات ذات الجدوى الاقتصادية ودعم المصرف الصناعي برأسمال بهدف تطوير القطاع الصناعي ، والعمل على إعادة تأهيل الكوادر العمالية الصناعية من العمال المهرة وأستخدام الاساليب الحديثة في العمل ، والعمل على مكافحة البيروقراطية والطفيلية واللصوص في هذا القطاع الهام. ان كل هذا وغيره ينبغي ان يتم وفق خطة علمية ووفق القانون والتشريعات القانونية واعطاء دور لنقابات العمال في تنفيذ هذه الخطة .

اما بخصوص القطاع الزراعي والذي يعتبر أحد أهم القطاعات الانتاجية ويشكل مع القطاع الصناعي القطاعان الرئيسيان والبديلان بعد انتهاء عصر النفط . ان القطاع الزراعي يواجه مشاكل اقتصادية

واجتماعية ومالية كبيرة فهو قطاع يعاني من مشكلة تدهور الانتاج والانتاجية وتقادم الالات والمعدات الزراعية وقلة التخصيصات المالية ومشكلة التصحر والملوحة والهجرة الكبيرة من الريف الى المدينة وقلة الخدمات وتنامي معدلات الأمية وضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وغيرها من المشاكل الأخرى .

أن القطاع الزراعي في العراق لا يمكن النهوض به ومعالجة مشاكله العديدة إلا من خلال تدخل الدولة المباشر ومن خلال القيام بتأسيس مزارع دولة متخصصة بالانتاج الزراعي والحيواني والعمل على تشجيع القطاع التعاوني والخاص.

ان أهم دور للدولة في معالجة ووضع الحلول يكمن من خلال تعزيز دورها ومكانتها وبشكل مباشر في دعم وتطوير هذا القطاع الهام ومن خلال إقامة المجمع الزراعي- الصناعي ودعم وحماية الانتاج (زراعي – حيواني) من خطر سياسة الأغراق ووضع سياسة سعرية تخدم المنتج والمستهلك في آن واحد وحتى لو تحملت الدولة بعض الأعباء والمال، ووضع خطة علمية تعالج مشكلة الملوحة والتصحر والهجرة من الريف الى المدينة ومعالجة الأمية وتوفير الالآت والمعدات والبذور والاسمدة ... وبأسعارمدعومة من قبل الدولة والعمل على زيادة التخصيصات المالية للقطاع الزراعي وتفعيل دور المصرف الزراعي في تقديم القروض الميسرة بهدف تطوير وزيادة الانتاج مع المراقبة والمتابعة الشديدة حول طبيعة إستثمار القروض ومحاسبة المخالفين لشروط القرض الأنتاجي . ومن الضروري ان تكون لدىالحكومة العراقية رؤية إستراتيجية واضحة المعالم والاهداف حول إعادة إعمار العراق .

ينبغي ان تبدأ بوضع خطة لتطوير القاعات الأقتصادية والانتاجية ، خطة تنسيق وتكامل بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، فالقطاع الصناعي هو مصدر إشعاع وتطوير للقطاع الزراعي وهذه الخطة تحتاج الى تدخل مباشر من قبل الدولة ، وتوفير التخصيصات المالية اللازمة وإعداد الكادر البشري المتعلم وإصدار التشريعات القانونية التي تنظم عمل هذه القطاعات الرئيسية .

ينبغي ان تكون هذه الأستراتيجية جزءاً من الأستراتيجية العامة للبلاد من أجل إعادة الاعمار والتطوير وخلق المناخ السياسي والأقتصادي والأجتماعي المناسب وبهذه الأستراتيجية سوف نعالج مشكلة البطالة والفقر ونحقق مستوى معاشي لائق للشعب العراقي ، وهذا هو الهدف الرئيسي لعملية التنمية الأقتصادية .

ثالثاً : في الميدان الخدمي

يُعد قطاع الخدمات من احدى أهم القطاعات التي لها علاقة مباشرة مع حياة المواطن اليومية وبالتالي فأن توفير هذه الخدمات سوف تخلق نوعاً من الأمن والاستقرار السياسي والأقتصادي وحتى النفسي للمواطن ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التدخل المباشر للدولة في بعض اهم هذه الأنشطة الخدمية وخاصة في مجال التربية والتعليم وقطاع الصحة .... ومن أهم الميادين التي يجب ان تتدخل فيها الدولة هي الآتي :-

أ- قطاع التربية والتعليم العالي

ينبغي على وزارتي التربية والتعليم العالي من وضع خطة إستراتيجية علمية من أجل أنتشال هذا القطاع من حالته الكارثية وعلى مختلف المستويات لأن هذا القطاع الهام هو الذي يرفد الأقتصاد الوطني بالملاكات التعليمية والمهنية المختلفة التي يحتاجها الأقتصاد والمجتمع العراقي ومن أهم محاور هذه الأستراتيجية والتي يمكن وضعها لعقدين أو أكثر هي الآتي :-

اولاً:- زيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع بنسبة تتراوح مابين 8 – 10 بالمئة من الناتج المحلي الأجمالي وهذه النسبة ليست ثابتة بل قابلة للزيادة السنوية وحسب ما يحتاجه هذا القطاع الرئيسي.

ثانياً:- العمل الجاد والمخطط له من أجل تغيير المناهج الدراسية تغييراً جذرياً وبما يتلائم ومصلحة المجتمع والأقتصاد الوطني ولجميع المراحل الدراسية وهذا يتم من خلال تشكيل لجنة مركزية من مختلف الأختصاصات العلمية ولها لجان فرعية متخصصة ويكون أعضاء هذه اللجان متفرغين لهذه المهمة الصعبة والنبيلة وان يكونوا اعضاء هذه اللجان من ذوي الخبرة والنزاهة والكفاءة العلمية .

ثالثاً:- وضع خطة لمعالجة مشكلة البطالة وسط الخريجين فأكثر من عقدين هم يعانون البطالة وهذه خسارة علمية ومادية كبيرة تحملها المجتمع والأقتصاد العراقي ، والحل السريع لهذه المشكلة هو إحالة المعلمين والمدرسين على التقاعد الذين تجاوزت خدمتهم أكثر من 25 سنة مع تحديد مرتب تقاعدي يليق بهم وبما قدموه من خدمة جليلة للمجتمع وإحلال محلهم من الخريجين واعتماد سنة التخرج أساس للتعيين وهذا شيء عادل ومنصف.

رابعاً:- بناء المدارس وتحديث وترميم المدارس الأخرى وحسب خطة خاصة بوزارة التربية اذ تحتاج الى أكثر من 4000 مدرسة جديدة وتوفير الكتب الدراسية والقرطاسية وبالمجان وتوفير الكتب العلمية ولمختلف الأختصاصات والنشرات الدورية العلمية الحديثة للمكتبات في الكليات والجامعات العراقية .

خامساً:- وضع خطة لأعداد الكوادر العلمية بالتعاون والتنسيق مع باقي الوزارت العراقية وخاصة مع وزارة الصناعة والزراعة والعمل على فتح معاهد مهنية وفنية صناعية وزراعية وتجارية وسياحية ... وان تحقق هذا سوف نعالج مشكلة البطالة وسط الخريجين وخاصة خريجي الثانويات وبهذا يمكن ان نخلق كوادر وسطية يحتاجها الأقتصاد الوطني فنحن ليس بحاجة الى الملايين من الخريجين وهم يحملون شهادات علمية وهم دون المستوى المطلوب أو أشبه الأميين.

سادساً:- ينبغي على الدولة ان تعالج مشكلة هجرة الكوادر العلمية واعادتهم للوطن وهذا يتطلب تشريع قانون يضمن لهم كافة حقوقهم وفي مقدمة ذلك توفير السكن الملائم لهم. ان هجرة العقول هي خسارة علمية ومادية للبلد ، اذ تشير الدراسات الى ان عدد الأساتذة الجامعيين العراقيين العاملين في الجامعات الاميركية بلغ (11550) إستاذاً جامعياً ، وفي كندا يوجد ما يقارب (3000) تقني عالي المستوى من أصل عراقي **(15)**. فكم عدد الأساتذة في الدول الأوربية والعربية والبلدان النامية الأخرى ؟ إنها فعلاً كارثة علمية حقيقية تحتاج الى وقفة مبدئية من قبل الجهات المسؤولة .

سابعاً:- من الضروري ان يكون التعليم إلزامياً حتى المرحلة المتوسطة كخطوة اولى وان يكون ولكافة مراحله وبما فيها الدراسات العليا مجانياً .

ثامناً:- الحذر من فسح المجال امام القطاع الخاص في ممارسة التعليم لأن هدفه الأول والأخير هو تعظيم الربح وليس العلم وهناك أدلة واضحة وملموسة وحتى يمكن القول عنها فاشلة ومأساوية في كثير من البلدان العربية ودول أوربا الشرقية فالجامعات المفتوحة والجامعات والمعاهد الاهلية اغلبها لم تؤدي الرسالة العلمية المطلوبة فأحذروا من الأفراط في توسيع دور القطاع الخاص في التربية والتعليم ، فالتعليم لا يخضع للتجربة فضياع التجربة يعني نحن نخسر زمناً ثميناً يتراوح مابين 40-45 سنة في إعداد الكادر العلمي .

ب- قطاع الصحة

1- يجب علـى وزارة الصحـة وبالتعاون والتنسيق مع وزارتي التعليم العالي والتخطيط من وضع خطة لأعداد الكادر الطبي والمهني وبما يحتاجه العراق ولمدة لا تقل عن 20 سنة قادمة .

2- ينبغـي زيادة التخصيصات الماليـة لقطاع الصحـة وبنسبـة تتراوح مابين 7-8 بالمئـة مـن الناتج المحلي الاجمالـي بهدف بناء المستشفيات والمستوصفات الجديدة والعمل الجاد علـى ترميم المؤسسات الصحية في المدينة والريف .

3- مـن الضروري تزويد قطاع الصحـة بالاجهزة والمعدات الطبيـة المختلفة والحديثة ومن المناشئ المناسبة والملائمة في اسعارها وكذلك العمل على تطوير الصناعات العراقية الدوائية.

4- ينبغـي على وزارة الصحـة حصراً ان تقوم بأستيراد الدواء اللازم والضروري ومـن خلال شركات حكوميـة متخصصـة وتتحمل هذه الشركات المسؤولية القانونية والأخلاقية حول نوعية وكمية الدواء المستورد ، وضرورة توفيـر الدواء مـن قبل الحكومـة ومدعـوماً ، وفي حالة السماح للقطاع الخاص بأستيراد الدواء فلابـد مـن وضع ضوابط قانونيـة صارمـة لهذا العمل ووضع سياسـة سعريـة للدواء للقطاعين العام والخاص.

5- من الضروري وضع ضوابط قانونيـة حول طبيعـة ونشاط القطاع الخاص وخاصـة للعيادات الطبية الخاصة وخاصـة فيما يتعلق بكشفيـة المريض وأسعار إجهزة الفحوصات مثل تخطيط القلب والسونار والمفراس ... وأسعار الدواء الخيالية ، واصبحت هذه العيادات ادوات ضغط نفسي واقتصادي كبير على اصحاب الدخول المحدودة ,فاحذروا من ظهور الحيتان والديناصورات الحديثة في هذا القطاع.

6- يجب على وزارة الصحـة ان تضع خطـة هادفة لعودة الكفاءات الطبية التي غادرت العراق ولأسباب مختلفـة إذ تشير الدراسات العلميـة وتقديرات كبار ألمسؤولين العراقيين الى أكثر من (20) ألف طبيب غادر العراق وفـي لندن فقط يوجد (5000) طبيب عراقي اما البقية فهم موزعون بين البلدان الأوربية والعربية ...

7- ينبغـي على وزارة الصحة ان تنسق وتتعاون مع وزارة العلوم والتكنولوجيا وغيرها من الوزارات العراقيـة التي لها علاقـة بموضوع التلوث الأشعاعـي وتفشي الامراض السرطانيـة والجلطة الدماغية والسكتـة القلبيـة وامراض السكر وضغط الدم وغيرها مـن الامراض . ان هذا يحتاج الى وقفة جاده من قبل وزارة الصحـة لان هذه الامراض بدأت تفتك بالمجتمع العراقي ، إذ يمكن القول ان هـذه الامراض تشكل اليوم الكارثة الحقيقيـة علـى الشعب العراقي ، وفي حالـة عدم معالجة هذه الكارثة فالشعب العراقي وخاصة فقراءه وهم يشكلون الغالبية العظمى محكوم عليهم بالموت البطيء والحتمي .

ان الوضع الصحـي بالعراق يمكن وصفـه بالمأساوي فالحروب العبثيـة والحروب غيـر العادلـة كانت السبب الرئيسي فـي ظهورهذه الكارثـة ، إذ توجد علاقـة وثيقـة بين التلوث الأشعاعي وأستخدام الأسلحـة المحرمـة دولياً ومنها إسلحـة الأبادة الشاملـة واليورانيـوم المنضـب والاسلحة الكيمياويـة ... التي استخدمتها الامبرياليـة الاميركيـة وحلفائها الدوليين بالضد مـن الشعب العراقي وكـان مـن أحدى أخطر نتائج هذه الاسلحة هي إنتشار الأمراض الخطيرة والكثيرة وفي مقدمة ذلك السرطان. يذكر ان نسبـة التلوث الأشعاعـي فـي العراق بلغت نسبـة 75 بالمئة من مناطق العراق أغلبها مناطـق الوسط والجنـوب ، وان أغلب سكان العراق فـي هـذه المناطـق قـد تعرضـوا لأمراض سرطانيـة ، وفـي العديد مـن المناطق ومـن خلال المسح الأشعاعـي وجد ان 12500 طن من الحديد السكراب ملـوث إشعاعياً ، وأكتشاف الأشعاع فـي مناطق مكتظـة بالسكان ، ففي محافظة البصرة عام 2009 وجـد إرتفاع كميـة اليورانيوم في تربة البصرة من 60-70 بيكريل للكيلو غرام الواحد قبل عام1991 الـى 10000 بيكريل للكيلـو غرام عام 2009 ، وتم تسجيل 36.205 بيكريل للكيلو

غرام في المناطـق التـي تركت بها مخلفات الحرب اي القطع الحربيـة الملوثـة بالأشعاع ، فعلى سبيل المثال في محافظـة بابـل هناك مناطق تم تحديدها وتبين ان الجرعـة الأشعاعيـة هي : في المسيب 4.12 ، وفي المحاويـل 5.61 ، وفي الهاشميـة 5.08 وقرب سيطرة الآثار 2.36 ، وفي بنايـة ((فدائي صدام)) السابقـة 2.89 ، اما فـي جامعـة بابـل فكانت 3.33 في حين ان الجرعـة المسموح بها خلال السنـة الواحدة (0,5). ويوجد أكثر من 40 موقعاً في مختلف انحاء العراق ملوثة بمستويات عالية من خلال الأشعاع وسمـوم ديوكسين ، ومـن أهم المدن هـي البصرة والنجف وبغداد والفلوجـة ...، وان ساحات الخردة المعدنية في بغداد والبصرة تحتوي على مستوى عالي من الأشعاع وهذا من مخلفات اليورانيوم الذي استخدم فـي عامـي 1991 و 2003 ، وتشيـر تقارير وزارة الصحـة بـأن (63923) شخص أصيبوا بالسرطان خلال 5 سنوات مضت منهم 32281 من الذكور 31552 مـن الأناث . وكما يلاحظ ان نسبـة العراقييـن المصابين بمرض السرطان هـي 10 بالمئة ، وان نسبة 18 بالمئة من السكان في جنوب العراق مصابون أو معرضون للأصابـة بأمراض السرطان ، ووصل عدد الأصابات الموجودة في العراق الى أكثر من(14000) حالة سنوياً .

يؤكد الدكتور جواد العلـي المتخصص بالامراض السرطانية ان العراق يشهد (15000) حالة سرطانية بالسنة منها ما لايقل عن 12 بالمئة في البصرة فقط .

يشير تقرير لشبكـة الأنباء الانسانية ((إيرين)) التابعـة لمكتب الامم المتحدة في عام 1988 سجلت 17 حالـة ، زادت الـى 93 حالة عام 1997 وخلال الفترة من (2001-2008) زادت الى 340 حالة وتفشي مرض سرطـان الدم لدى أطفال البصرة دون العمر 15 سنـة حيث ارتفـع المعدل السنوي مـن 2.6 فـي عام 1993 الـى 12.2 لكل 100 ألف طفل في عام 2006 . وتدل الارقام والأحصائيات بأن نساء الفلوجـة بتن يتجنبن الحمل والأنجاب خشيـة إنجاب اطفال مشوهيـن إذ ازداد عدد الاطفال الذيـن يولدون بتشوهات خلقية مروعة أما بلا رأس او عين واحدة في وسط الجبهة أو بشرة مصدفة واعضاء مفقودة كليـاً . خلال عامي 1991 و 2003 بأن الحكومـة العراقيـة لم تطمر أكثر من 10 بالمئـة من الدبابات والآليات العسكريـة الملوثـة باليورانيـوم المنضب ، بينما 80 بالمئـة مـن الواقع مرصود ... وحوالي 10 ملايين لغم تلوث البلاد وهناك أكثر من 300 موقع ملوث في العراق **(16)**. تتحمل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الدوليين و الإقليميين كل المأسي و الكوارث التي حلت بالشعب العراقي منذ عام 1980 و لغاية اليوم وبدليل: استخدمت القوات الامريكية نحو 320 طنا من الذخيرة التي يدخل في صناعتها اليورانيوم منخفض الاشعاع خلال العمليات العسكرية التي شنها التحالف الدولي ضد القوات العراقية لحملها على الانسحاب من الكويت عام 1991.وسجلت السلطات الصحية العراقية ارتفاعا حادا في الاصابة بمرض السرطان وتشوه الاجنة... التشوهات الخلقية. ان الرقم من الارطال الملقاة على العراق من قذائف الدبابات ذات 120 ملم و لقنابل الغبية

و القنابل الذكية من زنة 500 و 2000 رطل و صواريخ كروز و الذي يحتوي عادة ما يقدر بـ 800 رطل من اليورانيوم رقماً هائلا وصل الى 4000000 رطل من اليورانيوم.

كم قنبلة نووية بحجم القنبلة النووية التي القيت على ناجازاكي يمكن ان تنشر اربعة ملايين رطل اليورانيوم.

الجواب هو 250000 قنبلة نووية.

وكم قنبلة نووية من النوع الذي القي على ناجازاكي كانت قد نشرت اشعاعا في خمسة حروب نووية امريكية؟

الجواب هو 400000 قنبلة نووية.

ان اثار التلوث الاشعاعي في العراق بانها كارثة مروعة حيث وصلت اثارها واخطارها الانسان العراقي و البيئة المحيطة به، مما تسبب في زيادة حالات الولادات المشوهة وحالات السرطان بشكل ملحوظ في عدد من محافظات العراق و بالاخص البصرة و بغداد و النجف و الفلوجة و السماوة.

ويعد اليورانيوم المنضب احد اسلحة الدمار الشامل المحظور استخدامها و تحرمها العديد من المواثيق و المعاهدات الدولية و اليورانيوم المنضب لا يذوب في الماء و بالتالي يتسرب على قاع المسطحات المائية، و اليورانيوم من المواد المشعة التي تتراوح نصف فترة اشعاعها ما بين اربعة الى خمسة بلايين سنة.

كانت الحرب الخليج الاولى عام 1991 المرة الاولى التي تستخدم فيها قذائف اليورانيوم بمقياس واسع في المعركة في جنوب ووسط العراق، فقد اطلقت الطائرات و الدبابات في 4 ايام اكثر من مليون صاروخ [1000000] يحتوي على ذخيرة اليورانيوم المنضب استخدمت القذائف في كوسوفو وافغانستان.

لقد استخدمت قوات التحالف 300 طن من قذائف اليورانيوم المنضب خلال حرب الخليج الاولى عام 1991، واستخدمت مابين 1100- 2200 طن من قذائف اليورانيوم في حرب ما يسمى بتحرير العراق.

ان مخلفات اليورانيوم المنضب ادت الى تلوث بيئي في الهواء الذي يحمل ذرات العنصر، اضافة الى تلوث المياه الجوفية التي يصلها ترسبات العنصر الثقيل اضافة الى تلوث الاراضي الزراعية والمزرواعات في المناطق القريبة من مواقع وجود المخلفات المشعة.

ان هذه اخطر و اهم مهمة امام الحكومة العراقية المقبلة و الحكومات العراقية القادمة ، فهذه الكارثة العالمية تحتاج الى جهد وتعاون محلي واقليمي ودولي لمعالجة هذا الوباء الخطير، وبدون ذلك سوف يتم القضاء على الشعب العراقي وبشكل تدريجي وبطيء وخاصة في بغداد و الوسط و الجنوب. فالمستقبل القريب سوف يكشف لنا حقائق وجرائم عديدة قد ارتكبت من قبل قادة النظام الامبريالي العالمي بقيادة الامبريالية الامريكية. **(17)**

كما تؤكد الدراسات العلمية الى ((ان مليارات الدولارات تختفي من ثروة الشعب في حسابات المختلسين والسراق تكريساً للفساد والخراب بينما ليست هناك ميزانية ولا نية لازالة ركام الحرب المضروب بذخائر اليورانيوم المنضب والمجمعة في وسط المدن ليستنشق الناس سمومها مسببة الموت البطيء)) **(18)**.

ان المسؤول الرئيسي عن هذه الكوارث البيئية التي حلت على الشعب العراقي سياسة النظام السابق والامبريالية الاميركية وحلفائها الدوليين والأقليميين وعلى المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ان تحمل الامبريالية الاميركية وحلفائها مسؤولية كل ما لحق بالشعب العراقي وان تدفع التعويضات المادية للضحايا وتتحمل مسؤولية الأنفاق المادي للمسح الأشعاعي والمعالجات لهذه الكارثة المحدقة على الشعب العراقي .

ان حلّ ومعالجة المشاكل التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم العالي وقطاع الصحة لا يمكن ان تعالج الا من خلال التدخل المباشر للدولة وان تشدد رقابتها القانونية على اهمية التعليم والعلاج وبالشكل المجاني وليس ان يكون التعليم والعلاج ((مجانياً)) ولكن بالدولار الاميركي أو ما يعادله بسعر الصرف للدينار العراقي.فمن يريد تدمير وتخريب قطاع التربية والتعليم والصحة عليه أن يقوم بخصخصة هذه القطاعات الهامة والحيوية فلا تعليم ناجح وسليم بدون تدخل مباشر للدولة ورقابتها...فأحذروا خصخصة هذه القطاعات الهامة.

جـ :- قطاع الكهرباء والأتصالات

يجب على الدولـة ان تخصص الأموال الكافيـة وضمن خطتها الأستراتيجيـة مـن أجـل حلّ ومعالجـة الكهرباء وايصالها المستمر والمنتظم للمواطن وكذلك الماء الصالح للشرب وكما ينبغي على الدولة ان تعطي اهميـة لتطوير الطـرق والمواصلات وشبكات الصرف الصحـي والأتصالات ... وان تدخل الدولة كمنافس مع القطاع الخاص في ميدان الاتصالات وخاصة فيما يتعلق بشركة الاتصالات للهواتف النقالة بهدف الحصول على ايرادات كبيرة يمكن ان تعود بالنفع العام... وان تعزز دورها الرقابـي ومحاسبـة المفسدين والمقصريـن ولصوص الاصلاح الأقتصادي فـي ميدان القطاع الخدمي .

د:- السكن

تعد مشكلـة السكن من أحدى أعقد المشاكل التي تواجه الحكومـة والمواطن العراقي ويشير رئيس لجنة الاستثمار والأعمار فـي البرلمان إن حلّ مشكلـة السكـن تحتاج الى 300 سنة ، وخلال خمسة سنوات القادمـة يحتاج قطاع السكن الـى 120 مليار دولار **(19)** .

ان هذا التقدير مبالـغ فيـه فلا العامل الزمني حقيقي ولا التخصيص المالي حقيقي ، ونعتقد ان حلّ مشكلة السكن تحتاج الى تدخل الدولة لبناء مجمعات سكنيـة والأعتماد على شركات قطاع الدولـة وتقديم كل وسائل الدعم المادي والقانوني من أجل تسهيل حلّ مشكلة السكن وان تعطي الأولويـة الى أصحاب الدخول المحدودة وخاصـة العوائل التي تعيش تحت خـط الفقر ، وكذلك يمكـن زج أو مشاركـة القطاع الخاص العراقـي والعربـي والأجنبـــي وضمـــن ضوابط قانونيـة مـن أجل حلّ مشكلة السكن.

ان العـــراق يحتاج ما بين 3-4 ملايـــــــين شقة لحـــل هذه المشكـــلة ، ويجـــــب ان يعتمد البناء العمودي أي نظام الشقق آخذين بنظر الاعتبار ظروف وعـادات وتقاليد الشعب العراقي.

إن من حق المواطن العراقـي ان يحصل على التعليم والعلاج والسكن المجانـي وهذا هو الحق الأنساني وهو أحد أهم حقوق الانسان وهو حـق دستوري وعلى الدولة ان تحقق هذا الحق المشروع للمواطن فلا حياة سعيدة في ظل غياب الاستقرار وتفشي الأمية والامراض ، فلا حياة سعيدة وكريمة بلا سكن.

الخاتمة

إن وضـع العراق السياسي والأقتصادي والأمنـي كان ولا يزال وسيبقـى لفترة غير قليلـة وضعاً صعباً ومعقداً ، وان السبب الرئيسـي فـي ذلك يعود الـى تشابك وترابط العامل الخارجي مـع العامل الداخلـي واصبح العامل الخارجـي هـو المحرك الأساس للعامل الداخلي وهذه هـي المفارقـة الخطيرة في وضع العراق الحالـي وهذا يعود الى موقع العراق الأستراتيجي ولما فيه من موارد طبيعية ومنها النفط والغاز إذ يحتل العراق المرتبـة الأولى – الثانيـة في الأحتياطي النفطي العالمي .

ان جميع المصائب والكوارث السياسية والأقتصادية- الاجتماعية والعسكرية التي حلت بالشعب العراقي تعود الى فشل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي ولغاية اليوم في إيجاد حلولاً ناجحة لهذه المشكلات ، وكذلك يعود الى وجود الثروات الطبيعية ومنها النفط وكما يقال ان خيره لهم [المقصود خير النفط للنخبة الحاكمة] وشره على الفقراء هذا هو الواقع الموضوعي للعراق .

هناك حقائق موضوعية لها علاقة بواقع وآفاق تطور العراق مستقبلاً وهي كالآتي :-

الحقيقة الأولى : لا يمكن إعادة إعمار العراق وتحقيق الأستقرار السياسي والأقتصادي والأجتماعي الا من خلال إتمام إتفاق مبدئي ووطني بين قادة الأحزاب السياسية العراقية على مشروع وطني عام للمرحلة الأنتقالية إضافة الى توفير مناخات الود والثقة الحقيقية المتبادلة ورفض السلوك السياسي المزدوج في المواقف والأعتماد على الحلول الداخلية التي تصب في مصلحة الشعب العراقي بدلاً من الهرولة السريعة الى ما وراء حدود العراق ، فاذا حلّ الطوفان لا سامح الله فلن ينجو أحداً من هذه القيادات السياسية فأحذروا ما حدث في جمهورية قرقيزيا وما حدث ويحدث في اليونان وتايلند وغيرها من الدول الأخرى .

الحقيقة الثانية :- من الضروري العمل الجاد والفعال من أجل ’نهاء كامل وحقيقي لقوات الأحتلال الأجنبي في نهاية عام 2011 فلا قواعد عسكرية ولا وجود جندي أجنبي على أرض العراق ، أن تحقيق ذلك هو مطلب شرعي ووطني ويعيد السيادة الوطنية للشعب العراقي وبشكل كامل ، وعكس ذلك سوف يبقى العراق في دوامة من عدم الأستقرار وسوف يلحق ذلك ضرراً كبيراً بمصلحة الشعب العراقي .

الحقيقة الثالثة:- العمل الجاد على دمقرطة المجتمع العراقي من خلال بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب واشراك الشغيلة في صنع القرار السياسي والأقتصادي ورفض نهج المحاصصة الطائفية والسياسية سيئة الصيت والعمل على أجراء تعديلات دستورية بما يعزز الديمقراطية السياسية والحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً وتطبيق القانون الاساسي في تحديد صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، واصدار قانون عصري للأحزاب السياسية وللأتحادات العمالية والفلاحية والمهنية .... ومحاربة الفساد المالي والأداري والأرهاب وهما وجهان لعملة واحدة وتطبيق عقوبة الاعدام بالمفسدين واللصوص سارقي ثروة الشعب والارهابيين المدعومين من الداخل والخارج وهذا هو الرادع السليم لهذه الظاهرة ، وكما يجب على الحكومة من ان تعلن عن أجمالي الايرادات والنفقات العامة للدولة من عام 2004- ولغاية 2010 وخاصة ايرادات النفط من أجل أعلان الحقيقة حتى ولو كانت مُرة وقاسية للشعب.

الحقيقة الرابعة :- ينبغي على الدولة التدخل المباشر في الحياة الأقتصادية والأجتماعية لأعادة إعمار البلاد وبما تملكه من موارد بشرية ومادية مؤهلة لتحقيق هذا الهدف ومن خلال الأقرار بتعدد الانماط الأقتصادية في المرحلة الانتقالية .

الحقيقة الخامسة :- من الضروري ان يتم التصرف والأستثمار العقلاني بموارد الدولة المالية وخاصة عوائد النفط وبما يخدم تطور الأقتصاد الوطني وعدم اللجوء الى عسكرة الأقتصاد والمجتمع العراقي.

الحقيقة السادسة :- يجب على الدولة ان تضع خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة الآجل لتطوير القطاعات الأنتاجية والخدمية وبشكل متوازن ، وخلال المرحلة الانتقالية ينبغي على سياسة الدولة الأقتصادية من أعطاء الأولوية والاهتمام للقطاعات الأقتصادية الانتاجية وخاصة القطاع الصناعي والزراعي لأن هذه

القطاعات هـي القطاعات الرئيسيـة التي تؤمن الغذاء والدواء والاستقرار ومعالجة البطالـة وكذلك ترسي دعائـم التحرر الأقتصادي ، فلا قيمة للتحرر السياسي بدون التحرر الأقتصادي .

الحقيقـة السابعـة :- إحذروا مـن تطبيق وصفـة صندوق النقد والبنـك الدوليين والنهـج الليبرالي والمتمثل فـي ليبرالية الاسعار وليبرالية التجارة وخصخصة مؤسسات الدولة الأنتاجية والخدمية ، فهذه الوصفـة المؤدلجـة منحازة وتخدم فئـة قليلـة من المجتمع أي النخبة السياسية الحاكمة وحلفاؤهم في المجتمع وتعمق الهوة الأقتصاديـة والأجتماعيـة لصالح البرجوازيـة الأدارية والبيروقراطيين وجماعة اقتصاد الظل والمافيـا .... وتشكل هـذه الوصفـة كارثـة علـى الفقراء وخاصـة مـن العمال والفلاحين واصحاب الدخول المحدودة .

الحقيقـة الثامنـة :- ينبغي على الدولـة العراقيـة الأقرار والتطبيق الدستوري فعلياً لمجانية التعليم ولجميع مراحلـه ومجانية العلاج والسكن وضمان حياة كريمة للمتقاعدين .

الحقيقة التاسعة :- ان المراهنة على القطاع الخاص العراقي في إعادة إعمار البلاد هي مراهنة خاطئة وغير فاعلة في ظروف العراق اليوم ، وبالتالي فأن هذا النهج سوف يفاقم الفقر في المجتمع لأن القطاع الخاص هدفه الأول والأخير هو تعظيم الربح فقط . ففي مرحلة الأنتقال يمكن اعطاء دور محدد للقطاع الخاص ويكون هذا الدور مكمل لقطاع الدولة وتحت إشرافه الرقابي والمحاسبي .

الحقيقـة العاشرة :- اختلفت التقديرات بخصوص كلفة إعادة إعمار العراق بين 500 الى 600 مليار دولار وهناك تقدير آخر يصل الـى مـا يقارب مـن تريليون دولار ، فهذه الكلفـة الفلكية هي عبيء كبير علـى كاهل المجتمع والأقتصاد العراقي . وان الشعب العراقي لن يتحمل إية مسؤولية عن ما حلّ به من خراب ودمار أقتصادي فالولايات المتحدة الاميركيـة وحلفائها الدوليين والأقليميين هم كانوا ما وراء هذه الكوارث منذ عام 1980 ولغاية اليوم ، وان النظام السابق كان اداة منفذة وطيعة للولايات المتحدة الاميركيـة وحلفائها الأقليميين وهـم دفعوا النظام السابق فـي حروب عبثيـة لـم يستفد منها الشعب العراقـي أصـلاً وعليـه فأن الولايات المتحدة وحلفائها هم المسؤولون عـن الخراب وهـم يتحملون 75بالمئة من كلفة إعادة إعمار البلاد. ويحق للحكومة العراقية والأحزاب السياسية اليوم أو غداً بالمطالبة بذلك وعبر منظمة الأمم المتحدة والمحاكم الدولية.لا يمكـن إعمـار البـلاد بـدون دمقرطـة المجتمـع ، ولا ديمقراطيـة حقيقيـة بدون تحـرر إقتصادي حقيقي .

الحقيقة الحادية عشر :ـ أن أعادة أعمار العراق وفي ظروفه الحالية وخلال المرحلة الانتقالية يتطلب حكومة مركزية قوية ونزيهة وكفوءة مع سلطة تشريعية تمثل مصالح الشعب العراقي بشكلً حقيقي ومتوافقة مع السلطة التنفيذية وبعكس ذلك سوف لن يتم أعمار العراق بالشكل المطلوب وسوف يتم أهدار المال العام لصالح القوى المتنفذة والمتحالفة مع الشركات الأجنبية والقوى ألأقليمية والدولية وأن المتضرر الوحيد من كل ذلك هم فقراء العراق

المصـادر

1- جريدة البينة الجديدة ، 10/ 6 / 2009 ، جريدة الصباح ، 20 / 3 / 2010

2- جريدة البينة الجديدة ، 10 / 6 / 2009 .

3- جريدة النهار ، العدد العاشر ، كانون الثاني ، السنة 2010 .

4- جريدة طريق الشعب ، 22 / 3 / 2009 .

5- ريتشارد بيت ، الثالوث غير المقدس ، ترجمة شوكت يوسف ، دمشق السنة 2007 صفحة 25 وجريدة البينة الجديدة ، 15 / 3 / 2010 .

6- جريدة طريق الشعب ، 20 / 10 / 2008 .

7- نفس المصدر السابق .

8- جريدة البينة الجديدة ، 24 / 3 / 2010 .

9- جوزيف ستكلتنر ، العولمة ومساؤها ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، بغداد بيت الحكمة ، السنة 2003 ، صفحة 34 .

10- ريتشارد بيت ، مصدر سابق ، صفحة 25 .

11- المصدر السابق ، صفحة 268 .

12- فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة ، النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين,ترجمة مجاب الامام ، الرياض ، السنة 2007 صفحة 10.

13- جريدة طريق الشعب ، 7 / 5 / 2009 .

14- جريدة البينة الجديدة ، 19 / 4 / 2010 .

15- مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 336 ، السنة 210 ، صفحة 31 .

16- المصدر السابق ، صفحة 10 – 14 .

17- انظر جريدة الاقتصادي الجديد العدد 223 السنة 2010

18- مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 336 ، صفحة 16 .

19- جريدة الصباح ، 25 / 10 / 2009 .

بغداد - أيار/ 2010